

على ما يقتضيه في كمالها لا يتأخر في الإقرار وكيف والاعتبار بحجمها ولا على
أخبارها وأحوالها فلا يشك في ذلك بل هو لا يفتقر إلى إقامة الاسم المخرج للبيان
من مثلها بالشدق وقيل من كثرها بالشدق ومن حد من
الفرق بين الشاذ والعدل والاعتقاد في المخرج وجهها كما ينبغي
أصل المقدم مرة وفي كبري الداعي بقدره وفرض منع العرش
لغيره ولا كنه في غاية المبالغة في المنصرفين ولم يوجد
سبب لظلال العرش اعتبار في العدل كانه وضعه غير
والمعروف اعتبار العدل على الأصل ولم يكن فيها بطلان
وجود غير منع العرش فغيره انما أصلها عام وزفر
عدل اعتبارها في العرش وقيل انما أصلها العدل عند قاطبة و
الذي هو لها ما هو على العلم الاعتياد المؤتمن عن نوا
في ذلك في غير ما اعتبر في العدل في هذا المقام كما هو العدل والعدل
في الاعلام المؤتمن مثل حضار وطبار فانها مبنيان وليس فيهما
الاستيعاب الغائبة والثابت والسبب لا تعجب البناء فاعتبر
فيها العدل يحصل سلبا فلما اعتبر في العدل التحصيل
البناء اعتبر عدلها فاجعلوا معرا غير منصرف العرش جملا
على الظاهر ومع اعلم الاخراج اليه حقوق السبب منع العرش
العلمي الثابت فاعتبر العدل في غير المخرج والظاهر لا
يجوز منع العرش ولهذا يقال في كبري وقطام من المشايخ

لله

لأن الكلام في ما قدر في العدل لتصل استنباح الصرف ولما
في تيميم لان الحارين يبتغون فالجواب ما نحن فيه والبر
من تيميم كنهه فان الاقلين منهم لم يجعلوا في ذلك
منتهى جعلوا ما غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها يحصل سلبا ومما اعلمنا عليه بالوصف وهو قوله
الاسم في الاعلان منتهى ما خذت مع بعض صفاته
كانت هذه الدلالة بحسب الوضوح مثل انما هو في
لكانت ما اخذت مع بعض صفاته التي لم يوجب
الاستعمال في اربع مرات بنسوة اربع فانه موضوع
معي من مرات العدل في الوصف بحسب الوضوح
قد تعرضه لوصف كمال المثال المذكور فانه لما جرى في
على النية التي من قبيل العدل وذات لا الاعتدال
ان معناه مرات بنسوة موضوعه بالاربعية وهذا
وضع له الاستعمال الاصل بحسب الوضوح والمعتبر
في بسببه منع الصرف هو الوصف الاصل الاصل لا
لغرضه فلذلك في اللغات تنظر في الوصف في
منع الصرف انه يكون وصف في الاصل الذي هو الوضوح
بمعنى وصف على الوصفية لان لغرضه الوصفية
في الاستعمال بنسوة في الوصفية الاصلية او في